أثر جائحة كورونا على تسريع وتيرة المبادرة العربية للشمول المالي: عرض تجربة الأردن

The Impact of the Corona Pandemic on Accelerating the Arab Initiative for Financial Inclusion: Presentation of Jordan's Experience

هارون سميرة[1] ، عرابي محفوظ[2]

[1] جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة (الجزائر)، samira.haroun@univ-bouira.dz

[2] جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة (الجزائر)، a.mahfoud@univ-bouira.dz

تاريخ الارسال: 2022/11/19 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلي تسليط الضوء على واقع الشمول المالي بالدول العربية لرصد مؤشراته الحالية، وما شملها من تطور خلال فترة الحجر الصحي الناتجة عن انتشار وباء كورونا "كوفيد 19" ، وابراز تأثير هذا الأخير على تسريع وتيرة مبادرة الشمول المالي بدولة الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الشمول المالي بالأردن قد ارتفعت سنة 2020 إلى ما يقارب 50 %بدلا من نسبة ال 41,5 % سنة 2017، وانخفضت فجوة الوصول المالي بين الجنسين إلى حوالي 29 % سنة 2020 بدلا من 35 % سنة 2017 وهذا يدل على النجاح الكبير الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي خلال فترة الوباء

كلمات مفتاحية: مبادرة الشمول المالي، الدول العربية، استراتيجية الشمول المالي، جائحة كورونا، الأردن.

تصنيفات JEL : G19، G32، I19

Abstract :

This study aims to shed light on the reality of financial inclusion in the Arab countries to monitor its current indicators, and the development they included during the quarantine period resulting from the spread of the Corona epidemic "Covid 19", and to highlight the impact of the latter on accelerating the pace of the financial inclusion initiative in the State of Jordan. He indicated that the financial inclusion rate in Jordan increased in 2020 to approximately 50% instead of 41.5% in 2017, and the financial access gap between the sexes decreased to about 29% in 2020 instead of 35% in 2017, and this indicates the great success that The result of implementing the National Financial Inclusion Strategy during the pandemic period has been achieved

Keywords: Financial Inclusion Initiative, Arab Countries, Financial Inclusion Strategy, Corona Pandemic, Jordan.

JEL Classification Cods : G19, G32,I19

المؤلف المرسل: هارون سميرة، **الإيميل:** samira.haroun@univ-bouira.dz

المقدمة:

أطلق صندوق النقد العربي في سبتمبر 2017 مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية بهدف تعزيز مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية، وترجمة لجهود صندوق النقد العربي في تقديم الدعم الفني لدوله الأعضاء وتنمية قدرات الفنيين لديهم وتحسين سبل المعرفة ودعم صانعي السياسات، وذلك للمساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة طويلة الأجل، وفي ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاوره لدى كافة الأطراف في الدول العربية، تم اعتماد يوم 27 أفريل من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، حيث تولي مبادرة الشمول المالي اهتماما خاصا لدعم وصول الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال استخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب الاهتمام بالتوعية والتثقيف الرقمي المجتمعي اللذان يعززان من فرص نجاح الجهود والسياسات في هذا الشأن.

في هذا السياق يحظى موضوع تعزيز الشمول المالي في الدول العربية باهتمام كبير، إدراكا منهم للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا شك في أن التطورات الحالية والتداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا كوفيد 19 أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة لتوظيف التقنيات الحديثة لأغراض الشمول المالي، وضرورة تعزيز الخدمات المالية الرقمية وتوعية مستخدميها، كما عززت الجائحة الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وجعلت الحاجة إلى تسريع التحول الرقمي وتحسين الخدمات المالية الرقمية أمرا بالغ الأهمية في السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق ذكره جاءت هذه الدراسة لتبرز واقع الشمول المالي بالدول العربية لرصد مؤشراته الحالية، وما شملها من تطور خلال فترة الحجر الصحي الناتجة عن انتشار وباء كورونا "كوفيد 19" ، وابراز تأثير هذا الأخير على تسريع وتيرة مبادرة الشمول المالي بدولة الأردن، ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير جائحة كورونا كوفيد 19 على تسريع وتيرة مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية؟

الاسئلة الفرعية: وللإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1- ما المقصود الشمول المالي؟

2- ما ماهية المبادرة العربية للشمول المالي"FIARI"؟

3- ما مضمون الاستراتيجية الأردنية للشمول المالي (2018-2020)؟

4- كيف أثرت جائحة كورونا تأثير على وتيرة استراتيجية الشمول المالي بالأردن؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1- مجرد جعل المنتجات والخدمات المالية متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة أقل يعني بلوغ الشمول المالي؛

2- تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي بالدول العربية؛

3- تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بالأردن لتحقيق هدف رئيسي يتمثل برفع مستوى الشمول المالي؛

4- لم تؤثر جائحة كورونا على تسريع وتيرة استراتيجية الشمول المالي بالأردن حيث بقى هذا الأخير في أدنى مستوياته.

أهمية الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى إبراز واقع الشمول المالي بالدول العربية من خلال مدى بلوغ الأهداف المنشودة لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية التي أطلقها صندوق النقد العربي سنة 2017، وإظهار مدى تأثير الظروف الاستثنائية الناتجة عن انتشار وباء كورونا "كوفيد 19" على تسريع وتيرة التحول الرقمي ومن خلاله الشمول المالي بالدول العربية ككل وبدولة الأردن على وجه الخصوص.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على مزيج من المنهجين الوصفي والتحليلي، اللذان يعتمدان على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها بدقة، قصد التحقق من الفرضيات التي تم صياغتها حول واقع الشمول المالي بالدول العربية خلال فترة الحجر الصحي الناتجة عن انتشار وباء كورونا "كوفيد 19" ، وابراز تأثير هذا الأخير على تسريع وتيرة مبادرة الشمول المالي بدولة الأردن.

الدراسات السابقة:

1- دراسة فالق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة بعنوان تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد04، 2019، حيث عالج الباحثون متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا إلى أن دول العالم العربي تحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، بالرغم من التحسن الذي يشهده هذا المؤشر خلال سنة 2017، حيث بلغت 37% مقارنة بـ 69%للمتوسط العالمي، كما أن هناك تفاوت فيما بين الدول فيماي خص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة 9.52%تليها السعودية بنسبة 7,35%ثم البحرين بنسبة 9,34%في حين سجلت أدنى نسبة في الجزائر بنسبة 7,4.

2- دراسة حسيني جازية بعنوان تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد إلى تحديد متطلبات تعميم الخدمات المالية الرقيمة في الدول العربية للوصول للشمول المالي من خلال التطرق إلى أنواع الخدمات المالية الرقمية المبتكرة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا تزال المنطقة العربية في أدنى المستويات عالميا، لجهة الشمول المالي بسبب ضعف المجهودات المبذولة لزيادة الشمول المالي.

هيكل الدراسة: وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

1- الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛

2- ماهية المبادرة العربية للشمول المالي FIARI ؛

3- الاستراتيجية الأردنية للشمول المالي (2018-2020)؛

4- تأثير جائحة كورونا على تسريع وتيرة استراتيجية الشمول المالي بالأردن.

1- الإطار المفاهيمي للشمول المالي

في ظل ما يشهده العالم الآن من طفرات تكنولوجية متسارعة ومتنامية ألقت بظلالها الكثيفة على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وما واكب ذلك من ظهور العديد من المصطلحات الجديدة على قاموس الباحثين الاقتصاديين كالعولمة Globalization والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence وغيرها من المصطلحات، يأتي مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion واحدا من المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، وبخاصة في الدول التي تفتقر إلي هذه النوعية من آليات السوق، والتي يمكن أن يتحقق من خلالها قدر كبير من الشفافية والاستقرار المالي، وسنحاول فيما يلي تعريف هذا المصطلح وإبراز أهم أبعاده.

1-1- مفهوم الشمول المالي: بدأ الاهتمام بمفهوم الاشتمال المالي منذ أوائل عام 2000 م حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية، تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه "عملية تقديم الخدمات المالية الي الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة" (مُحَمَّد بدر عجور، 2017، صفحة 09)، ومن ثم ظهرت العديد من التعاريف للشمول المالي نذكر منها:

- يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية." (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 105)

- أما مركز الاشتمال المالي في واشنطن يعرف الشمول المالي على انه " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء." (مُحَمَّد بدر عجور، 2017، صفحة 10)

- وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير2017 ، يشير الشمول المالي إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين....الخ) ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة." (مجلس محافظي المصارف المركزية، 2015، صفحة 03)

- أما تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أن الشمول المالي " هو نفاذ كافة فئات المجتمع، العسرة منها والميسورة، إلي الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب واحتياجاتهم بشكل عامل وشفاف وبتكاليف معقولة" (World Bank Group, 2014, p. 21)

- وتعرف منظمة التعاون والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) الشمول المالي بأنه":العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (بوطلاعة، 2020، صفحة 146)

– أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه":وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا". (عبد الله، 2016).

تأسيسا على سبق ذكره، يمكن تعريف الشمول المالي على أنه قدرة وإمكانية وصول جميع الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية باختلاف أنواعها، والتي تتميز بالجودة وانخفاض التكلفة، ضمن بيئة يسودها التنظيم والرقابة.

1-2- أبعاد الشمول المالي: عادة ما تتعدد أبعاد الشمول المالي بحسب المنظور الذي تتبناه كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على اختلاف أنواعها، وقد قام تحالف الشمول المالي، عقب مناقشته لأبعاد الشمول المالي خلال مؤتمر كانبُس المنعقد في ماليزيا عام 2012 ، بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، حيث توصل التحالف إلى أن للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية هي: (إبراهيم عطية، 2021، صفحة 377)

1-2-1- الوصول للخدمة المالية Access dimension: يشير البُعد الخاص بالوصول إلي القدرة على استخدام الخدمات المالية من خلال المؤسسات الرسمية، وعادة ما يتطلب تحديد مستويات الوصول إلي تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية.

1-2-2- استخدام الخدمات المالية Usage dimension: يشير هذا البُعد إلي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي خلال فترة زمنية معينة، ومدى تواتر هذا الاستخدام، وبكل ما يتطلبه ذلك من أهمية جمع البيانات عن المستخدمين من الأفراد أو الشركات(الصغيرة أو المتوسطة)للحسابات البنكية أو من لديهم حسابات ائتمان أو ودائع أو قاموا بمعاملات دفع عبر الهاتف أو تلقوا تحويلات مالية محلية أو دولية .... إلخ.

وتشير إحصاءات عام 2017 إلى أن هناك على الأقل 1.7 مليار شخص بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، غالبيتهم ينتمون إلي العالم النامي . فقرابة النصف منهم يعيشون في سبعة بلدان وهي بنجلادش والهند والصين والمكسيك ونيجيريا وباكستان وأندونيسيا، وأن % 56 من إجمالي هؤلاء من النساء، وأن غالبية من لا يملكون حسابات بنكية هم من طبقة الفقراء .فمن بين من ينتمون لأفقر % 40 من الأسر، لا يمتلك سوي % 61 من البالغين لحسابات مصرفية.

1-2-3- جودة الخدمات المقدمة Quality: من أكثر التحديات التي تقابل كافة الدول، وبخاصة النامية منها، ما يتعلق بمدى جودة الخدمات المالية، وهو ما يتطلب من هذه الدول السعي الدائم نحو قياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلي أدلة واضحة فيما يخص كفاءة وجودة الخدمة المصرفية المقدمة .وهناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة ونوعية الخدمة كتكلفتها وثقافة ووعي المستهلك وفاعلية آلية التعويض وشفافية المنافسة في السوق، فضلاً عن عوامل أخرى غير ملموسة كثقة المستهلك.

1-3- أهداف الشمول المالي: إن مجرد جعل المنتجات والخدمات متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة أقل ليس كافيا، بل هناك دوما الحاجة إلي» التثقيف المالي« ، أي زيادة وعي المستهلكين بأهمية تلك الخدمات، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الترويج

لهذه الخدمات والإعلان الدائم عن أهمية الوصول لها، وعن أهدافها التي تصبو إليها والتي نصيغها في النقاط التالية: (محمد بدر عجور، 2017، صفحة 20)

- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

مما سبق يظهر جليا أهمية وفوائد الشمول المالي نظرا لوجود علاقة قوية جدا بينه وبين النمو الاقتصادي والاستثمار المالي، فعلي سبيل المثال عندما تقوم بتوفير وتدعيم التمويل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر هذا طرديا على تدعيم عملية النمو الاقتصادي ، كما تتأثر الجوانب الاجتماعية من الشمول المالي وذلك من خلال الاهتمام الكبير بمحدودي الدخل والفقراء ، والتوصل إلى الاشخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما يعمل علي تحقيق المصلحة العامة والتي بدورها تستطيع خلق فرص كثيرة للعمل ، مما يساعد ايضا علي تحقيق التطور الاقتصادي ، وبالتالي انخفاض نسب الفقر ، وتحسين الدخل الاجتماعي ، وارتفاع مستويات المعيشة .

2- ماهية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي .في هذا السياق، يعمل صانعوا السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15عاماً، وكذلك الشركات، الذين لا ينتفعون بالحسابات المصرفية الرسمية .إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقًا لأهداف الأمم المتحدة.

2-1- التعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI: بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهودا كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له، يكمن دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، وبمشاركة من البنك الدولي، أطلقت المبادرة يوم14 سبتمبر 2017 من خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI، 2018، صفحة 07)

تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية: (صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI، 2018، صفحة 08)

- ✓ الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي؛
- ✓ تمكين المرأة ماليا؛
- ✓ تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تمويل الشركات الناشئة؛
- ✓ الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي؛
- ✓ التمويل الزراعي؛
- ✓ التمويل المسؤول؛
- ✓ البنية التحتية للأسواق المالية ؛
- ✓ حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

2-2- تعريف فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: أنشئ فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المكون من المدراء والمسؤولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى المصارف المركزية العربية، بناء على توصية من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام 2012. وأناط هذا القرار، دور أمانة الفريق لصندوق النقد العربي، على اعتبار الصندوق يمثل الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، الذي يتبع لها الفريق، يتكون الفريق من 12 عضوا وتتمثل الدول الأعضاء في كل من : الأردن، الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، السودان، فلسطين، قطر، عضوين من لبنان، مصر، المغرب وعضو مراقب (CGAP)، وقد تم عقد 06 اجتماعات سنوية بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ أنشائه. (صندوق النقد العربي، www.amf.org.ae، 2022)

تتضمن أعمال الفريق عدد من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والعمل على مساعدة الدول العربية على الإيفاء بالمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة، تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، تعزيز الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية المستهلكين في الخدمات المالية والمصرفية، إضافة الى إعداد أوراق ودراسات حول أوضاع الشمول المالي في الدول العربية والنواحي المتعلقة بها.

يقوم فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي ينعقد مرتين في السنة على الأقل، بدور حيوي وفعال في التنسيق بين الدول العربية على صعيد القضايا ذات العلاقة، ويشكل في الوقت ذاته آلية نشطة لتبادل الخبرات والمعلومات بين السلطات الرقابية العربية. يقوم الفريق في ضوء تبعيته للجنة العربية للرقابة المصرفية، بتقديم أوراق عمل ذات صلة بقضايا الشمول المالي، إلى هذه اللجنة لاعتمادها وإقرارها قبل رفعها لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ويساهم الصندوق

بصفته الأمانة الفنية للفريق، في دعم هذا الفريق في مساعيه لتحقيق التنسيق في قضايا الشمول المالي وتبادل التجارب فيما بين الدول العربية.

باشر الفريق منذ الاجتماع الأول له الذي عقد في أبوظبي في ديسمبر 2013، العمل على إعداد أوراق عمل حول المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالشمول المالي في الدول العربية. ويستند الفريق من إعداده لمثل هذه الأوراق والتوصيات، إلى المعايير والمبادئ الدولية المماثلة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض من هذه الأوراق، هي أوراق تعريفية بالموضوع المطروح مع تباين أبرز الجوانب المتعلقة به، وبعضها الآخر يتضمن توصيات صريحة في نهايتها.

2-3- أهداف مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية: على الصعيد الإقليمي، تعزز المبادرة فرص التدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين، أما على الصعيد الوطني، فتدعم المبادرة البرامج الوطنية والجهود التنسيقية وتقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية. يتمثل هدف المبادرة طويل الأجل في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدام لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل ورفاهية مشتركة، كما تهدف المبادرة إلى تحسين سبل المعرفة وإمكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي وكذلك انخراط ومشاركة الأعضاء في العمليات الإصلاحية، وهذا يا يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم "01": نظرية التغيير في سياق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

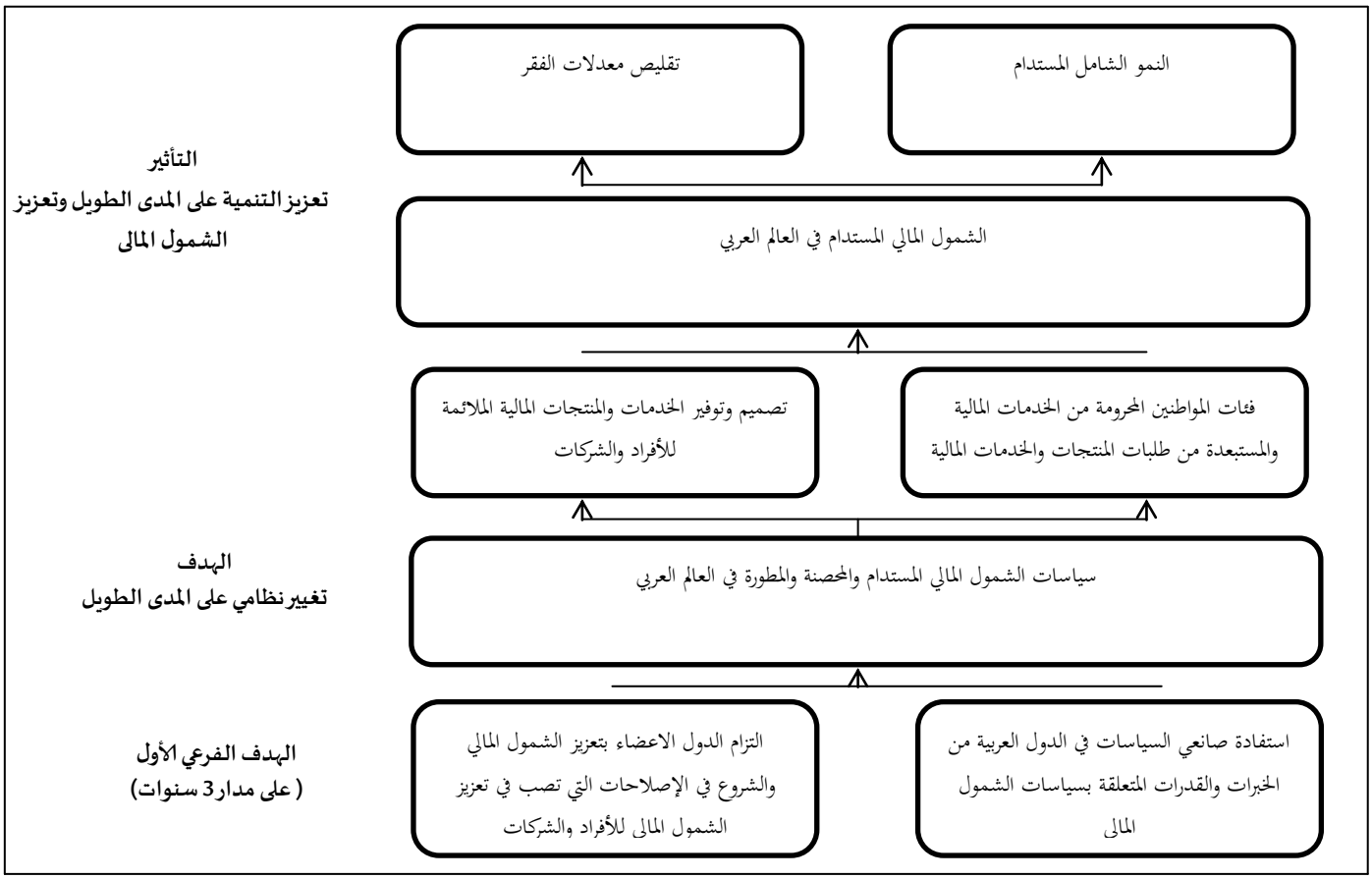

المصدر: (صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI، 2018، صفحة 08)

تكمن أهمية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في تسريع وتيرة المعرفة بشأن الأسباب الداعية لنجاح سياسة الشمول المالي وتضافر جهود الشركاء الرئيسين في صناعة سياسات الشمول المالي حسب احتياجات البلدان العربية ويعد الشمول المالي حافزا رئيسيا لتحقيق أهداف البنك الدولي المتمثلة في وضع حد لمعدلات الفقر وتعزيز الرخاء العام وتتطلب توفير حسابات لكافة البالغين.

3- الاستراتيجية الأردنية للشمول المالي (2018-2020).

منذ عام 2012 انصب تركيز البنك المركزي الأردني على تعزيز الشمول المالي في المملكة من خلال متابعة أبرز المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في مجال سياسات تعزيز الشمول المالي خاصة في ظل جائحة كورونا، حيث بدء البنك المركزي في عام 2015بالتوجيه والإشراف على صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في المملكة، وذلك بعد قيام رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية لإعداد استراتيجية الشمول المالي برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني، وتستهدف الاستراتيجية بشكل خاص تحقيق الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، الشباب، النساء، اللاجئين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

بهدف تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولة، فقد قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2017/12/04 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018 -2020) تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وبحضور دولة رئيس الوزراء، هذا وقد تم تحديد خمسة محاور في هذه الاستراتيجية وهي :تعزيز الثقافة المالية، حماية المستهلك المالي، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، والخدمات المالية الرقمية، كما تم بناء قاعدة بيانات تدعم المحاور الخمسة المذكورة وذلك لضمان دقة تطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور .(البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 11)

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بالأردن لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثل الأول برفع مستوى الشمول المالي من31 % في عام 2017 مقاسا بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى 41,5 % بحلول عام 2020 ، أما الهدف الثاني فيتمثل بتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53 % إلى 35 %، علما بأنه في عام 2020 تم تحقيق هذه الأهداف وبشكل أكبر من المستهدف في الاستراتيجية، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى ما يقارب 50 %بدلا من نسبة ال 41,5 % المستهدفة، وانخفضت الفجوة الجندرية إلى حوالي 29 %بدلا من 35 % وهذا يدل على النجاح الكبير الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي .(البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 11) والشكل الموالي يبرز الإطار العام لاستراتيجية الشمول المالي بالمملكة الأردنية:

الشكل رقم "02": الإطار العام للاستراتيجية الوطنية الشمول المالي بالاردن.

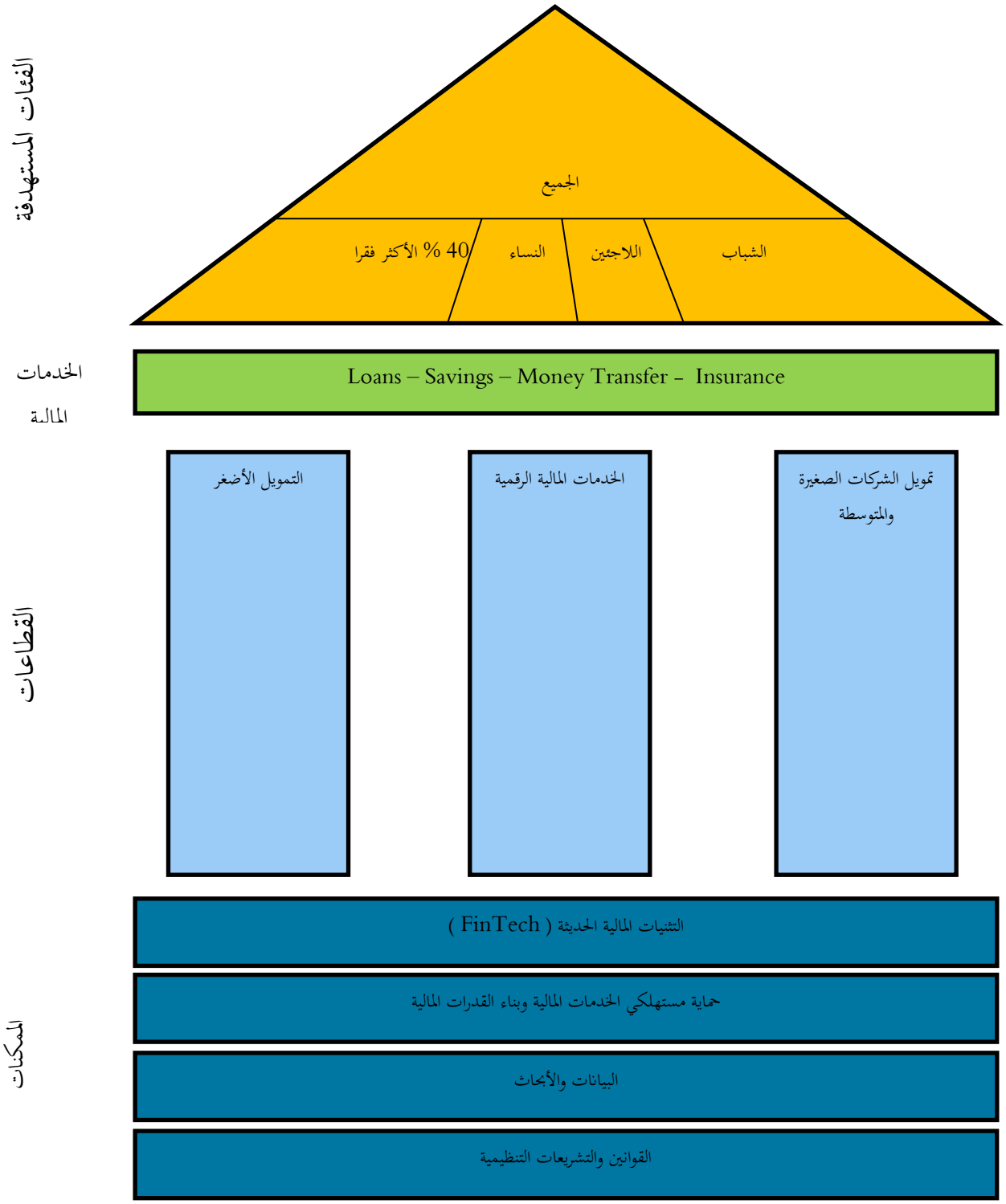

المصدر: (صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI، 2018، صفحة 10)

وتجدر الإشارة إلى البنك الدولي يدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن بمنحة قدرها مليون دولار من صندوق التحول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتنسيق مع صندوق النقد العربي والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والعديد من الجهات المانحة الأخرى، وتساهم مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع فرق عمل متخصصة وصندوق النقد العربي، إضافة إلى فرق عمل أخرى في تبادل المعرفة والخبرات بين الأردن والدول الأخرى، في هذا السياق، يمكن القول بأن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن عززت الدور القيادي للبنوك المركزية في دعم الشمول المالي في العالم العربي.

4- تأثير جائحة كورونا على تسريع وتيرة استراتيجية الشمول المالي بالأردن

بقي النظام الاقتصادي العالمي صامدا أثناء جائحة كورونا نتيجة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها معظم الدول في العالم على مستوى السياسات المالية والنقدية، الأمر الذي ساعد على احتواء مخاطر الجائحة على النشاط الاقتصادي العالمي والاستقرار المالي، والأردن لم يكن في منأى عن ذلك، وفيما يلي أبرز الإجراءات المتخذة لتسريع وتعزيز الشمول المالي:

4-1- الخدمات المالية الرقمية: استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2020 بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، حيث تهدف هذه العملية إلى تعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات لتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، ونبرز أهم الاجراءات فيما يلي: (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 16)

- تشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS-JO الذي قام بتنفيذ أوامر التحويل بين حسابات البنوك الأعضاء بعملات الدينار الأردني والدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني، بالإضافة إلى عمليات السوق الثانوية .حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال عام 2020 ما يقارب 313 ألف أمر بقيمة بلغت 94.3 مليار دينار مقابل 292ألف أمر بقيمة بلغت123.8 مليار دينار خلال عام 2019 ، كما بلغ عدد عمليات السوق الثانوية التي تمت خلال عام 2020 من خلال النظام 6962 عملية بقيمة بلغت 12,091 مليون دينار.
- تقديم خدمات إلكترونية للعملاء من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية من خلال نظام تقديم خدمات بنكية إلكترونية لعملاء البنك المركزي(E –Banking)، حيث أتاح النظام خلال عام 2020 ل 133 عميل من عملائه خدمة الاستعلام عن أرصدة حساباتهم واستخراج كشوفات الحسابات وإشعارات القيد، كما سيتم إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية تباعا لتمكين العملاء من تنفيذ التحويلات المالية بين الحسابات.
- تشغيل نظام غرفة التقاص الآلي (Automated Clearing House) الذي يتوافق مع المعيار الجديد (ISO 20022) الذي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما في ذلك البنك المركزي .ويشتمل النظام على التحويلات الدائنة والمدينة وإدارة التفاويض المدينة ودفعات الحكومة والمؤسسات المالية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال عام(6.9) 2020 مليون أمر بقيمة بلغت 5.4 مليار دينار مقابل 3.1 مليون أمر بقيمة بلغت 3.8 مليار دينار خلال عام 2019.

- تقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا من خلال نظام أي فواتيركم (eFAWATEERcom) الذي يتم تشغيله من قبل شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، والذي يرتبط بجميع البنوك العاملة في المملكة لتقديم الخدمة من خلال القنوات البنكية المختلفة، عبر بوابة الدفع الإلكتروني (Portal) ، بهدف تمكين كافة المواطنين الأردنيين ممن يقيمون داخل المملكة أو خارجها ومن أي مكان في العالم من إمكانية الاستعلام ودفع فواتيرهم ومدفوعاتهم الأخرى باستخدام بطاقات الدفع الائتمانية الصادرة عن مختلف البنوك في جميع أنحاء العالم وذلك بسهولة وأمان.
- بلغ عدد المفوترين المشاركين في النظام 325 مفوتر خلال عام 2020 مقارنة ب196 مفوتر لعام 2019 ، وقد بلغ عدد حركات الدفع على النظام 22,625,416 حركة بقيمة بلغت 7.4 مليار دينار خلال عام 2020 مقابل 14,529,302حركة بقيمة إجمالية 6,7 مليار دينار للعام 2019.
- استمرار عضوية البنك المركزي في تحالف الاشتمال المالي(Alliance for Financial Inclusion - AFI) وفرق العمل المنبثقة عنه والذي يهدف وبشكل مباشر إلى تعزيز أفضل الممارسات في رسم السياسات والمعايير المتعلقة بالاشتمال المالي، أما بخصوص منتدى السياسات العالمي(Global Policy Forum) الذي يعتبر الحدث السنوي العالمي الأهم في مجال الاشتمال المالي والذي يقوم التحالف بتنظيمه كل عام، حيث كان من المنوي استضافته في المملكة الأردنية الهاشمية في عام 2020 إلا أنه تم تأجيل عقده لحين تحسن الأوضاع الوبائية الناتجة عن جائحة كورونا.
- استمرار عضوية البنك المركزي في تحالف(Better Than Cash - BTC) الذي يساهم وبشكل كبير في العمل على تحقيق أفضل الطرق لتخفيف التكلفة والوقت على الأجهزة الحكومية في إيصال الدعم عبر الخدمات المالية الرقمية للفئات الأقل حظ ا والفئات غير المشمولة بالنظام المالي الرسمي.
- قام البنك المركزي باستكمال تطبيق خطة مشروع أتمتة المدفوعات الحكومية وذلك بالتعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- قام البنك المركزي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) من خلال مشروع(Digi#ances – Digital Remittances) بالعمل مع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني لدعم استخدام أدوات الدفع الإلكتروني ونشر الثقافة المالية، ويهدف المشروع إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية بشكل يستهدف الفئات الأقل حظا وغير المشمولة بالنظام المالي الرسمي كالنساء واللاجئين وغيرهم.
- استكمل البنك المركزي استقبال طلبات التعاون والشراكة والحصول على منح ضمن مبادرة النقود الإلكترونية للتمكين (Mobile Money for Resilience –MM4R)، ومتابعة تنفيذ المشاريع التي تم توقيع اتفاقيات منح تمويلها في العام2019 ؛
- تم خلال عام 2020 قبول منح تمويل ثلاثة03 مشاريع جديدة حيث أصبح إجمالي عدد المشاريع التي تم منح تمويل لها من خلال مبادرة MM4R لنهاية عام2020 عشرة مشاريع بمبلغ إجمالي 1,786,573 دينار أردني.
- تم طرح مبادرة (COVID-19 Response Challenge Fund) خلال أزمة كورونا بهدف حث مقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال على تشجيع وتحفيز التجار على قبول وتوظيف قنوات الدفع الإلكترونية وبالأخص

أدوات الدفع اللاتلامسية (Contactless) ، حيث تم توقيع اتفاقية مع تحالف مش كل من مقدمي خدمات الدفع في المملكة لتقديم حوافز لتلك الشركات للعمل على زيادة قبول التجار لتوظيف قنوات الدفع الإلكترونية من خلال استخدام أداة(QR Code) بقيمة 100ألف دينار.

4-2- دعم وتمكين المرأة: ولدعم وتمكين المرأة في الاقتصاد بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص استمر البنك المركزي الأردني بتبني المزيد من السياسات والإجراءات وقد أدت هذه السياسات على الصعيد الوطني كما تم ذكره أعلاه إلى زيادة نسبة الشمول المالي إلى ما يزيد عن 50 % وتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53 % إلى 29% وهي نسبة أفضل من النسبة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018 – 2020).

إن وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وإزالة المعيقات التي تحول دون ذلك يعزز من قدرتها على ممارسة حقوقها في بيئة مالية عادلة، وتصبح بذلك مشاركة المرأة أكثر تأثير اً في دعم النمو الاقتصادي، من خلال زيادة قدرتها على الادخار والاستثمار، ودعم سيطرتها على مواردها المالية، وزيادة فرص نجاح أعمالها، مما يؤثر إيجاباً على النساء وأسرهن ومجتمعاتهن.

وفي سبيل دعم وتمكين مشاركة المرأة في القطاع المصرفي الأردني، فقد قام البنك المركزي بتاريخ 2021/04/29 بتوجيه مذكرة إلى البنوك المرخصة- من خلال جمعية البنوك في الأردن - حيث تهدف هذه المذكرة إلى تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المراعية لاحتياجاتها، وإزالة أي معيقات قد تحول دون ذلك، وتعزيز مشاركة المرأة على مستوى مجالس إدارات البنوك والإدارات العليا، مما يعزز من قدرة النساء على ممارسة حقوقهن في بيئة مالية عادلة، والذي ينعكس بدوره إيجابا على أداء البنوك من خلال زيادة التنوع والكفاءة في صناعة القرار، وتوسيع قاعدة العملاء، وزيادة حصة البنوك من السوق، وقد قدمت هذه المذكرة عدد من المقترحات والتوصيات لتقوم البنوك بدراستها أهمها :(البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 11)

- ✓ تبني البنوك نسبة تمثيل للنساء في مجالس الإدارة لا تقل عن% 20 ، وفي الإدارة العليا لا تقل عن % 25 بحلول العام 2024؛
- ✓ تقديم خدمات مالية مراعية للمرأة، تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للمرأة في البنوك من خلال تأسيس ثقافة مؤسسية وإدارة موارد بشرية صديقة وداعمة للمرأة؛
- ✓ وضع سياسات تضمن عدم التمييز وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين،
- ✓ بناء قدرات العاملين لدى البنوك فيما يخص النوع الاجتماعي وإعداد ونشر بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماع؛

وعلى صعيد آخر يقوم البنك المركزي حاليا بالتحضير لإعداد استراتيجية جديدة للشمول المالي والتي ستتضمن وضع خطة عمل خاصة لمشاريع المرأة في المملكة .هذا وتجدر الإشارة إلى أن النساء يشكلن ما نسبته 35 % من إجمالي عدد الأفراد المودعين لدى البنوك وما نسبته 19 % من إجمالي عدد الأفراد المقترضين من البنوك.

4-3- حماية المستهلك المالي: في إطار تعزيز الاشتمال المالي في المملكة وتعزيز الشفافية والعدالة في تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي مع عملائها، قام البنك المركزي من خلال دائرة حماية المستهلك المالي بالعديد من الأنشطة والإجراءات بهذا الخصوص: (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 15)

- **من الناحية التشريعية:** تم إصدار عدد من التعليمات والتعاميم والتي كانت الغاية منها توفير الحماية الكافية لمستخدمي الخدمات المالية والمصرفية، حيث تم إصدار تعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة والتي تهدف إلى إيجاد إطار تشريعي واضح يحدد العلاقة ما بين كل من العملاء وشركات الصرافة ضمن إطار شامل لحماية المستهلك، كما تم التعميم على البنوك لتمديد منح الجوائز على حسابات التوفير لعام2021 ، ضمن ضوابط كمية ونوعية خاصة بذلك، تُنظم عملية منح الجوائز وتعزيز التنافس في استقطاب ودائع التوفير وتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك، كذلك تم التعميم على البنوك بعدم تضمين الوثائق التي يتم توقيع العملاء /الكفلاء عليها أية بنود تفيد إلغاء / تنازل العميل عن أحكام السرية المصرفية .ولتخفيف الأعباء على مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية خلال جائحة كورونا، تم التعميم على البنوك بضرورة التعامل مع القطاعات المتضررة بأقصى درجات المرونة، والإعلان بصورة واضحة عن جميع الكلف والفوائد المترتبة على تأجيل الأقساط.
- **على صعيد الرقابة المكتبية والميدانية:** قامت الدائرة بالرقابة المكتبية على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية من حيث مراجعة عقود المنتجات الائتمانية ومراقبة أسعار العمولات والرسوم الخاصة بمنتجات وخدمات العملاء للتقيد بالحدود القصوى للعمولات والرسوم المحددة في تعليمات البنك المركزي، ومراقبة الروابط الإلكترونية للبنوك والمؤسسات المالية غير البنكية ودراسة أسعار الرسوم والعمولات على المنتجات والخدمات الخاصة بعملاء التجزئة والمنشورة على مواقع البنوك الإلكترونية وتقييم مدى التزامها بتعليمات البنك المركزي من حيث الحدود القصوى لتلك العمولات وإدراج أي عمولات غير مذكورة في التعليمات النافذة، بالإضافة إلى متابعة إعلانات البنوك وتقييم محتواها، كما تم مراجعة إقرارات وتصاريح الاطلاع /الاستعلام /تبادل البيانات التي يتم توقيعها من قبل العملاء، ومدى انسجامها مع أحكام السرية المصرفية .أما بخصوص الرقابة الميدانية؛ فقد تم التفتيش على عدد من البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية للتأكد من تطبيق التعليمات التي تتعلق بحماية المستهلك.
- **في مجال نشر الوعي والثقافة المالية:** تم إطلاق أول حملة تثقيف وتوعية مالية إلكترونية بعنوان" بلشها صح "مطلع عام 2020من خلال صفحة البنك المركزي الأردني على موقع الفيسبوك، حيث تضمنت الحملة نشر رسائل تثقيف مالي للمواطنين لتحفيزهم على تبني الممارسات المالية السليمة، تبعها في الفترة اللاحقة إضافة مواضيع تحاكي متطلبات المرحلة وتغطي إجراءات البنك المركزي للتخفيف على المواطنين المتأثرين بالجائحة .واستكمالاً لما تم بدأه في الأعوام الماضية من برامج التثقيف المالي الميدانية التفاعلية وقبل تطور الظروف الوبائية، تم تنفيذ حملة توعية وتثقيف مالي بمناسبة يوم المرأة العالمي، بالتعاون مع عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، استهدفت النساء في مواقع العمل والمراكز المتخصصة بشؤون المرأة، بهدف تسليط الضوء على تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بشكل مسؤول وضمان عدم تعرضها لأي من جوانب العنف الاقتصادي .كما تم إطلاق حملة توعية مالية إلكترونية ثانية بعنوان" افهم التزاماتك المالية" خلال الشهور الأخيرة من عام 2020 على شكل فيديوهات تثقيف وتوعية مالية من نوع(Motion Graphics) حيث تم الأخذ بعين الاعتبار شكاوى العملاء الواردة إلى البنك المركزي والظروف السائدة آنذاك .وفي مجال تطوير الموقع الإلكتروني للبنك المركزي بما يخدم تعزيز الثقافة المالية المجتمعية، تم إضافة بند

خاص يتعلق باستفسارات المستهلكين الماليين الأكثر تكراراً، والإجابات عنها، لتمكين المواطنين من الاطلاع عليها لإيجاد إجابات وافية حول الأسئلة التي تهمهم .ونظراً لأهمية تقييم مستوى الثقافة المالية في المملكة وتحديد أبرز جوانب الضعف فيها، تم تنفيذ دراسة لقياس مستوى الثقافة المالية في المملكة استناداً إلى منهجية قياس الثقافة المالية المعتمدة من قبل منظمة (OECD/INFE) لعام 2018 .

شهدت التطورات في قطاع التكنولوجيا المالية واستخدام الأساليب الإلكترونية الحديثة تسارعا كبيراً في السنوات الأخيرة أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في القطاع المالي والأسواق المالية العالمية وعلى مستوى الاقتصاد العالمي ككل، ويظهر جليا بأن تداعيات جائحة كورونا أثرت سلبا على مختلف القطاعات إلا أنها كانت بمثابة حافز للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والتوجه الكبير نحو استخدام الخدمات المالية الرقمية وأساليب التمويل الرقمي، والتجربة الأردنية في مجال الشمول المالي خير دليل على ذلك.

خاتمة:

شكلت جائحة كورونا صدمة كبيرة لها آثار غير مسبوقة أثارت حالة من عدم الاستقرار بين عامة الناس ودرجة كبيرة من حالة عدم اليقين في الاقتصاد، ورغم الظروف الصعبة إلا أن الاجهزة المالية للدول العربية استطاعت بشكل عام أن تحافظ على سلامة ومتانة أوضاعها المالية والإدارية، وهذا نتيجة تبنيها لاستراتيجيات الشمول المالي التي انطلقت ضمن فعاليات المبادرة العربية للشمول المالي، وانطلاقا مما سبق عرضه في هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ الشمول المالي هو قدرة وإمكانية وصول جميع الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية باختلاف أنواعها، والتي تتميز بالجودة وانخفاض التكلفة، ضمن بيئة يسودها التنظيم والرقابة؛
- ✓ للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية هي الوصول للخدمة المالية والتي تعني القدرة على استخدام الخدمات المالية من خلال المؤسسات الرسمية، استخدام الخدمة المالية والذي يسير إلى إلي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة وجودة الخدمة المالية المرتبطة بكفاءة وجودة الخدمة المصرفية ؛
- ✓ إن مجرد جعل المنتجات والخدمات متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة أقل ليس كافيا، بل هناك دوما الحاجة إلي التثقيف المالي ، أي زيادة وعي المستهلكين بأهمية تلك الخدمات، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الترويج لهذه الخدمات والإعلان الدائم عن أهمية الوصول لها، **وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى**؛
- ✓ تتأثر الجوانب الاجتماعية من الشمول المالي وذلك من خلال الاهتمام الكبير بمحدودي الدخل والفقراء ، والتوصل إلى الاشخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما يعمل علي تحقيق المصلحة العامة والتي بدورها تستطيع خلق فرص كثيرة للعمل ، مما يساعد ايضا علي تحقيق التطور الاقتصادي ، وبالتالي انخفاض نسب الفقر ، وتحسين الدخل الاجتماعي ، وارتفاع مستويات المعيشة ؛
- ✓ قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية سنة 2017 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية بالنيابة عن الوزارة الألمانية و الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، وبمشاركة من البنك الدولي؛

- ✓ تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم؛
- ✓ أنشئ فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المكون من المدراء والمسؤولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى المصارف المركزية العربية، بناء على توصية من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام 2012؛
- ✓ يتمثل هدف مبادرة الشمول المالي للدول العربية طويل الأجل في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدام لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل ورفاهية مشتركة **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛**
- ✓ بهدف تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولة، فقد قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2017/12/04 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018 -2020)؛
- ✓ تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بالأردن لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثل الأول برفع مستوى الشمول المالي مقاسا بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية، أما الهدف الثاني فيتمثل بتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين؛ **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛**
- ✓ ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى ما يقارب 50 %بدلا من نسبة ال 41,5 % المستهدفة، وانخفضت الفجوة الجندرية إلى حوالي 29 %بدلا من 35 % وهذا يدل على النجاح الكبير الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، **وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.**
- ✓ استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2020 بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، حيث تهدف هذه العملية إلى تعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات لتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية؛
- ✓ لدعم وتمكين المرأة في الاقتصاد بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص استمر البنك المركزي الأردني بتبني المزيد من السياسات والإجراءات وقد أدت هذه السياسات على الصعيد الوطني إلى زيادة نسبة الشمول المالي إلى ما يزيد عن 50 % وتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53 % إلى 29%.

لكل بلد نجاحاته وتحدياته وفرصه فيما يتعلق بالشمول المالي وقد اثبتت مبادرة الشمول المالي للدول العربية فعاليتها في الوصول لمستويات متقدمة من هذا الأخير عبر ما حققه من استقرار مالي خاصة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، حيث أن تداعيات جائحة كورونا أثرت سلبا على مختلف القطاعات إلا أنها كانت بمثابة حافز للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والتوجه الكبير نحو استخدام الخدمات المالية الرقمية وأساليب التمويل الرقمي، والتجربة الأردنية في مجال الشمول المالي خير دليل على ذلك.

المراجع:

1. World Bank Group. (2014). Global Financial Development: Financial Inclusion. World Bank. Washing ton Dc: USA.
2. اشرف إبراهيم عطية. (2021). تعزيزالشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 02(العدد 02).
3. البنك المركزي الأردني. (2020). تقرير الاستقرار المالي : دائرة الاستقرار المالي، الاردن.
4. حنين مُحَمَّد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيسنير في إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.
5. سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس".
6. صندوق النقد العربي. (2018). مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI. التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.
7. صندوق النقد العربي. (2022). تم الاسترداد من www.amf.org.ae.
8. صورية شنبي ، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03(العدد 02).
9. مجلس محافظي المصارف المركزية. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
10. مُحَمَّد بوطلاعة. (جوان, 2020). واقع الشمول المالي وتحدياته في الاردن والجزائر نموذجا. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 04(العدد 02).